يعتبر القطاع المالي والنقدي ذو أهمية مزدوجة على الصعيد الوطني والعالمي ، فعلى المستوى الوطني يساهم في دعم المستثمرين وهذا يساعد في النمو الاقتصادي، اما دوليا فهو يمول اقتصاديات الدول ويسهل تسوية البيوع الدولية، لذلك سارع المشرع لمواكبة قوانينه المتعلقة بالنظام المالي والنقدي خاصة مع بداية الانفتاح الاقتصادي وفي كل مرحلة حسب متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغييرات الدولية، وما تفرضه الهيئات العالمية المتخصصة، من اجل مسايرة التطورات وتحديات العولمة المالية.

لذلك فقد تعرضنا في هذه الدروس الى التعريف بالقانون البنكي والمصرفي واهداف البنوك وخصائصها بالاضافة الى التعرف الى اهم البنوك وهو البنك المركزي باعتباره الممون الوحيد لهذه البنوك التجارية والمؤسسات المالية والمراقب لها والمشرف على كل عملياتها ،كما تعرضا الى اسلوب الرقابة والذي يعد صمام امان النظام المصرفي كما تناولنا اهم العمليات المصرفية وهم الوديعة النقدية والقروض واللذان تعتمد عيها كل البنوك في نشاطها، بالاضافة الى التوجه الجديد للمشرع الجزائري من خلال اعتماد الصيرفة الاسلامية كاحد اهم العمليات التي تسعى البنوك الى التعامل به ،اما في جانب المؤسسات المالية فقد تعرضنا الى بورصة الجزائر والى اهم الشركات في مجال التامين.